الأمم المتحدة

A/63/600

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١١٧ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢١٣/٤١، في جملة أمور، أن يقدم، في غير سنوات الميزانية، مخططا للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين التالية. وبناء على ذلك، يُقدم فيما يلي مخطط فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويُوصى بتحديد مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في نسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام لمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة.

161208 161208 08-64394 (A)

أولا – مقدمة

١ – وفقا للأحكام الواردة في المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، يقدم الأمين العام، في غير سنوات الميزانية، مخططا للميزانية البرنامجية لفترة السنتين التالية، يتضمن بيانا بما يلي:

(أ) تقدير أولي للموارد اللازمة لإنجاز برنامج الأنشطة المقترح خلال فترة السنتين؛

(ب) الأولويات التي تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي واسع؛

(ج) النمو الحقيقي، سواء كان إيجابيا أم سلبيا، بالمقارنة مع الميزانية السابقة؛

(د) حجم صندوق الطوارئ مُعبرا عنه بنسبة مئوية من المستوى العام للموارد.

ويقدم فيما يلي مخطط فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثانيا – تقدير أولي للموارد اللازمة لإنجاز برنامج الأنشطة المقترح خلال فترة السنتين

٢ – استُخدم كنقطة انطلاق عند تحديد تقدير أولي للموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٠- ٢٠١١، المستوى الموافق عليه للاعتمادات والالتزامات ذات الصلة، وهو ٤ ٢٠٧,٦ مليون دولار. وتتألف هذه الاعتمادات المرصودة من ما يلي: (أ) المقدار الأولي البالغ ٤ ١٧١,٤ مليون دولار، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقراراتها ٢٣٧/٦٢ من ألف إلى جيم؛ و (ب) الاعتمادات الإضافية اللاحقة البالغة ٣٦,٢ مليون دولار التي وافقت عليها الجمعية العامة من أجل تمويل البعثات السياسية الخاصة بالقرار ٢٤٥/٦٢. ويرد التقدير الأولي، مُعبرا عنه بالأسعار الأولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على النحو التالي:

بملايين دولارات الولايات المتحدة

اعتماد الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[أ]		٤ ٢٠٧,٦
مضافا إليه: المبلغ الكامل المخصص للوظائف الجديدة المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٣)	٤٤,٣	
مخصوما منه: التكاليف غير المتكررة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٥)	(٣١,٤)	
مضافا إليه: الاعتماد المخصص للأنشطة/المناسبات الجديدة أو الموسعة المتوقعة و/أو المطلوبة في الفترة ٢٠١٠ ٢٠١١ (انظر الفقرة ١٢)	٧,٢	
التغييرات		**٢٠,١**
المجموع الفرعي		**٤ ٢٢٧,٧**
الاعتماد الإضافي اللازم للبعثات السياسية الخاصة على مستوى البرامج الحالي		**٣٩٠,٢**
التقدير الأولي للأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١		**٤ ٦١٧,٩**

(أ) يشمل الاعتماد الأولي (قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٢ ألف - جيم) والاعتمادات اللاحقة (القرار ٢٤٥/٦٢).

ألف - الاعتماد الكامل المخصص للوظائف الجديدة

٣ - أيدت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٨/٥٩ ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها (A/59/415) بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة الذي شمل، مواصلة الممارسة المتمثلة في تقدير الاعتمادات اللازمة للوظائف الجديدة بنسبة ٥٠ في المائة للفئة الفنية وما فوقها و ٦٥ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وبالتالي، سيتطلب الاعتماد الكامل في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ اللازم للوظائف التي أُنشئت حديثا في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتي تمول في الوقت الحاضر تمويلا جزئيا فقط مبلغا إضافيا قدره ٤٤,٣ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويلزم هذا الاعتماد الإضافي لإبقاء مستوى ملاك الموظفين المقرر في الميزانية العادية مماثلا لمستوى الوظائف التي أُقرت بالفعل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤ - وتتعلق الاحتياجات الإضافية البالغ قدرها ٤٤,٣ مليون دولار بصورة رئيسية بالجزء الأول، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، فيما يتصل بتعزيز نظام إقامة العدل، وخدمات المؤتمرات لإتاحة مراقبة النوعية فيما يتعلق بترجمة الوثائق التي تتزايد الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بها (١٢,٩ مليون دولار). كما تتعلق الاحتياجات الإضافية بالجزء

السادس، حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، فيما يتصل بتعزيز الهيكل الإداري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (١١,١ مليون دولار). ويتوزع رصيد الاعتماد الخاص بالأثر المؤجل ما بين مختلف الأجزاء الأخرى للميزانية بدرجات متفاوتة بما في ذلك الجزء الثاني، الشؤون السياسية، والجزء الخامس، التعاون الإقليمي من أجل التنمية، والجزء الثامن، خدمات الدعم المشتركة، والجزء التاسع، الرقابة الداخلية.

باء - التكاليف غير المتكررة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٥ - لن تكون هناك حاجة إلى التكاليف غير المتكررة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغة ٣١,٤ مليون دولار. وتبلغ هذه الاعتمادات التي أدرجت وجرت الموافقة عليها في إطار النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة، ١٢ مليون دولار، وتتصل أساسا بما يلي: (أ) تكاليف التشييد والتعديلات والتحسينات المرتبطة بالشبكة المؤسسية للأمم المتحدة، في المقر، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا؛ (ب) تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك التدريب عليها؛ (ج) الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والدورة المستأنفة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (د) اقتناء معدات والاستعاضة عن معدات لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ (هـ) اقتناء محكمة العدل الدولية للنظام الإلكتروني لإدارة الوثائق والسجلات؛ (و) اقتناء معدات الأمن والسلامة في المقر. واعتُمدت أيضا تكاليف غير متكررة تبلغ ٧,٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يتصل بعدد من التقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام بعد أن تم إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لكنها كانت تشكل جزءا من الاعتماد الأولي بصيغته الموافق عليها. وتتعلق تكاليف غير متكررة أخرى، يبلغ مجموعها ١٢,٢ مليون دولار، بمقررات مجلس حقوق الإنسان ومختلف بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك اعتمادات تقديم خدمات المؤتمرات للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واقتناء برامجيات مشمولة بحقوق الملكية فيما يتعلق بالمحيطات وقانون البحار. ولأغراض هذا التقرير، اعتُبرت جميع التكاليف المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تكاليف ذات طابع متكرر، بما يتسق وتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تعكس المنهجيةُ الطابع المتكرر لهذا الاعتماد (انظر A/60/7، الفقرة ٤٠).

جيم - الاعتماد اللازم لإجراء تغييرات تتعلق بالبرامج في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٦ - يُتوقع أن تلزم، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، موارد من أجل تغطية التكاليف المستمرة لتنفيذ نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة، والتدريب المتصل بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي لن يُجرى على المستوى المتوقع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نظرا لتأخر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيحقق زخما خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومواصلة تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقا للقرارات السارية. وترد أيضا احتياجات تقديرية ذات صلة من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وكذلك لتقديم الدعم في مجال شؤون الإعلام فيما يتصل بعقد مؤتمرات واجتماعات أخرى.

٧ - ومن المتوقع أيضا أن تنشأ احتياجات إضافية فيما يتعلق بعمليات محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا للبند ٢-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، تُعد المحكمة، بالتشاور مع الأمين العام، مقترحات الميزانية البرنامجية للمحكمة، ويقدم الأمين العام تلك المقترحات إلى الجمعية العامة، مشفوعة بما يراه مستصوبا من ملاحظات.

٨ - وبالإضافة إلى ما سبق، يُنتظر أن تظهر احتياجات من الموارد فيما يتصل بتعزيز نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة وتوحيده. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة شددت بقرارها ٢٦٣/٦١ على الحاجة إلى إطار شامل لسياسة السلامة والأمن في الأمم المتحدة. وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن طائفة واسعة من المسائل إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

٩ - وعقب الهجوم الذي نُفذ ضد مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عين الأمين العام فريقا مستقلا للتثبت من جميع الحقائق المتعلقة بهذا الهجوم ومعالجة المسائل الاستراتيجية ذات الأهمية بالنسبة لتوفير وتعزيز أمن الموظفين في عمليات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم.

١٠ - وبما أن حصيلة الاستعراض والنتائج التي توصل إليها الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومباني حول العالم ستؤثر على إطار سياسات السلامة والأمن في الأمم المتحدة، فإن تأخير التقرير المطلوب في القرار ٢٦٣/٦١ اعتبر مستصوبا من أجل عرض نهج أمني شامل على نظر الدول الأعضاء.

١١ - وقُدم تقرير الفريق المستقل إلى الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويوصي، في جملة أمور، بأن يقوم وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن باستعراض إداري لتنظيم إدارة شؤون السلامة والأمن. ويجري هذا الاستعراض حاليا، وستقدم النتائج إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩. وإلى ذلك الحين، تُعد توقعات للموارد بالنسبة لعناصر الأمن التي يلزم النظر فيها على الفور والعناصر التي يحتمل ألا تتأثر بنتائج الاستعراض الإداري.

١٢ - ونتيجة لتعزيز المجالات المبينة آنفا، إلى جانب الجهود المبذولة في مجال المواءمة، يُتوقع أن تلزم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ احتياجات متوقعة صافية تمثل نمواً في الموارد البرنامجية نسبته ٠,٢ في المائة، أو ٧,٢ مليون دولار.

دال - البعثات السياسية الخاصة

١٣ - ازدادت احتياجات تمويل البعثات السياسية الخاصة زيادة ملموسة في السنوات الأخيرة. فقد بلغت الاعتمادات المقترحة في إطار مخطط الميزانية البرنامجية ١١٠,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، و ١٨٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ٢٨٤,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أخذت الجمعية العامة في الاعتبار تزايد احتياجات البعثات السياسية الخاصة، وتمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/615)، فوافقت في قرارها ٦١/٢٥٤ على توصية اللجنة الاستشارية، الواردة في الفقرة ١١ من تقريرها، بإقرار تقدير أولي يساوي نحو ٤,٢ بليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يشمل اعتمادا بمبلغ ٦٠٤,١ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة بالسلم والأمن، المتوقع لها أن تُمدّد إلى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو أن تُعتمد في أثنائها.

١٤ - وقررت الجمعية العامة، بقرارها ٦٢/٢٣٨، خفض الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحوالي ٢٠٠,٢ مليون دولار، ووافقت على خصم مبلغ إجمالي قدره ٣٨٦,٦ مليون دولار من الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٣٧ ألف. وعدّلت الجمعية العامة هذا الاعتماد لاحقا في قرارها ٦٢/٢٤٥، الذي وافقت بموجبه على ميزانيات إضافية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٨ مبلغها الإجمالي ٤٩ مليون دولار، وأحاطت علما بالرصيد البالغ ١٧,٣ مليون دولار المتبقي من الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة، وخصصت للبعثات السياسية الخاصة مبلغا إضافيا قدره ٣١,٦ مليون دولار لتوفير مجمل الموارد اللازمة لعام ٢٠٠٨ التي تبلغ ٤٣٥,٥ مليون دولار.

١٥ - وعلى أساس تجربة فترة السنتين الحالية التي عُدّلت فيها احتياجات البعثات التي أُنجزت ولاياتها أو التي أُوقفت، يُقدّر أن الاعتماد الكامل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للبعثات السياسية الخاصة الموجودة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيبلغ ٨٢٥,٧ مليون دولار. ولئن كان التكوين الحالي للبعثات السياسية الخاصة سيتغير نوعا ما في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فليس من المتوقع أن يتجه المستوى العام للاعتمادات نحو الانخفاض. وسيكون إبقاء الاعتماد الأولي البالغ ٤٣٥,٥ مليون دولار على حاله في ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، إلى حد كبير وبشكل فعلي أقل من الاحتياجات المقدر أن تطرأ إذ إنه لن يغطي إلا أقل بقليل من نصف الاحتياجات المتوقعة حاليا لفترة السنتين. وبناء على ذلك، ترد في تقدير مخطط الميزانية زيادة قدرها ٣٩٠,٢ مليون دولار ستوفر للبعثات السياسية الخاصة تمويلا بمستوى ٨٢٥,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٦ - وتجدر الإشارة إلى أن للبعثات السياسية الخاصة خصائص تميزها عما تنفذه المنظمة من أنشطة أخرى ممولة من الميزانية العادية. فالهياكل الموجودة في كل من البعثات لا تشكل جزءا من الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للأمم المتحدة. والأنشطة التي تضطلع بها هذه البعثات تتمحور حول مسائل تشغيلية وليست، لذلك، مدمجة بشكل تام في برنامج عمل الأمانة العامة. ولا تعامل هذه البعثات، بسبب خصائصها الفريدة، وفقا للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. والإجراءات المعتمدة للشروع في البعثات، أكان ذلك عن طريق مجلس الأمن أم عبر الجمعية العامة، لا تتبع دورة تخطيط البرامج والميزنة الخاصة بالميزانية العادية. وإلى جانب ذلك، يمكن الموافقة على البعثات السياسية الخاصة في أي وقت من السنة. ولذا، تبين دوما أن التنبؤ بتوقيتها وباحتياجاتها من الموارد أمر يكاد يكون مستحيلا. وفي ظل هذه الظروف، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في ما إذا كانت تسري على البعثات السياسية الخاصة الإجراءات الحالية المعتمدة لتحديد الميزانية العادية من أجل تقدير الاحتياجات من الموارد في مخطط الميزانية والميزانيات البرنامجية اللاحقة.

هاء - موجز

١٧ - جريا على العادة المتبعة، سيتواصل التركيز في تفاصيل مقترحات الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على ضمان تخصيص الموارد دعما للإنجازات المتوقع تحقيقها في الفترة والأهداف التي تحددها الدول الأعضاء. وستظل عملية إعداد الميزانية تشتمل على استعراض مفصل لنتائج البرامج لضمان مساهمتها، وفقا للاستراتيجيات المعتمدة، في تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنجازات المتوقعة وضمان صلتها بها، وذلك بما يتسق مع تطبيق البند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ولذا، فإن مقترحات الميزانية ستأخذ في الاعتبار المكاسب التي يمكن

تحقيقها من إعادة النظر في الأنشطة التي ربما لم تعد مفيدة، واتخاذ تدابير جديدة لزيادة جدوى التكاليف، وتبسيط الإجراءات.

١٨ - إن الاحتياجات الواردة في هذا المخطط تخضع لإعادة التقدير قبل أن تقرها الجمعية العامة لكي تعكس، في جملة أمور، التغييرات الناجمة عن معدلي التضخم وسعر الصرف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثالثا - الأولويات التي تتجلى فيها اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عريض

١٩ - اقتُرحت في الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6 (Part one)) الأولويات التالية: تعزيز النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا؛ وصون السلم والأمن الدوليين؛ وتنمية أفريقيا؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز العدالة والقانون الدولي؛ ونزع السلاح؛ ومكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. **ويُقترح أن تتجلى هذه الأولويات أيضا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١**. وترد في المرفق الطريقة المقترحة لتوزيع الموارد بحسب أجزاء الميزانية.

رابعا - النمو الحقيقي مقارنة بالميزانية السابقة

٢٠ - **تمثل التقديرات الأولية (٧٩٢,٢ ٣ مليون دولار)، قبل إدراج احتياجات البعثات السياسية الخاصة، زيادة قدرها ٢٠ مليون دولار، أي نسبة ٠,٥ في المائة، مقارنة بالاعتمادات التي أُقرت والاعتمادات ذات الصلة بها المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وما إن تُدرج جميع الاعتمادات التي تقتضيها البعثات السياسية الخاصة، حتى تصبح التقديرات الأولية البالغة ٦١٧,٩ ٤ مليون دولار تمثل زيادة قدرها ٤١٠,٣ مليون دولار، أي نسبة ٩,٨ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة حاليا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

خامسا - حجم صندوق الطوارئ

٢١ - حُدد حجم صندوق الطوارئ في مخطط الميزانية الأول وجميع المخططات اللاحقة بنسبة ٠,٧٥ من مستوى الموارد الإجمالي. ويوصى بأن يُحدد مستواه من جديد ويبلغ نسبة ٠,٧٥ في المائة، أي ما يعادل ٣٤,٦ مليون دولار، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

سادسا – مسائل أخرى

٢٢ – هناك حاليا، عند تقديم هذا التقرير، عدة مبادرات معروضة على الجمعية العامة أو يُنتظر أن يقدم الأمين العام تقارير بشأنها. وستترتب على هذه المسائل، عندما يُنظر فيها وإذا اعتُمدت، آثار كبرى في مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتشتمل هذه المسائل على مقترحات بشأن إقامة العدل، والتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، والنظام المعزز والموحد لإدارة الأمن، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وإنشاء مجمّع الأمم المتحدة في بغداد، والدراسة من أجل وضع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في جنيف. غير أن نطاق هذه الاحتياجات مرهون بقرارات تتخذها الجمعية.

المرفق

التقديرات الإرشادية الأولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النفقات بحسب أجزاء الميزانية المقترحة	اعتمادات ٢٠٠٨-٢٠٠٩[أ]	التغيير في الموارد		المجموع
		المبلغ	النسبة المئوية	
الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٧١٨,٦	(٧,٣)	(١,٠)	٧١١,٣
الثاني - الشؤون السياسية (لا تشمل البعثات السياسية الخاصة)	٢٢٢,٢	٠,٤	٠,٢	٢٢٢,٦
الثالث - العدل والقانون الدوليان	٨٧,٣	-	-	٨٧,٣
الرابع - التعاون الدولي لأغراض التنمية	٣٩٨,٤	٠,٤	٠,١	٣٩٨,٨
الخامس - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية	٤٧٧,١	٠,٥	٠,١	٤٧٧,٦
السادس - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية	٢٥٩,٢	١١,٨	٤,٥	٢٧١,٠
السابع - الإعلام	١٨٤,٠	(٢,١)	(١,١)	١٨١,٩
الثامن - خدمات الدعم المشتركة	٥٤٠,٢	٤,٨	٠,٩	٥٤٥,٠
التاسع - الرقابة الداخلية	٣٦,٠	٢,٨	٧,٧	٣٨,٨
العاشر - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة	١٠٨,٤	-	-	١٠٨,٤
الحادي عشر - النفقات الرأسمالية	٥٨,٨	(٦,٧)	(١١,٣)	٥٢,١
الثاني عشر - السلامة والأمن	١٩٧,٢	١٠,٢	٥,٢	٢٠٧,٤
الثالث عشر - حساب التنمية	١٨,٧	-	-	١٨,٧
الرابع عشر - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٦٦,٠	٥,٣	١,١	٤٧١,٣
الأنشطة المقررة في الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	**٣ ٧٧٢,١**	**٢٠,١**	**٠,٥**	**٣ ٧٩٢,٢**
الاعتماد بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة	٤٣٥,٥	٣٩٠,٢	٨٩,٦	٨٢٥,٧
المجموع	**٤ ٢٠٧,٦**	**٤١٠,٣**	**٩,٨**	**٤ ٦١٧,٩**

(أ) تشمل الاعتماد الأولي (قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٢ ألف) والاعتمادات الإضافية اللاحقة للبعثات السياسية الخاصة (قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٢).